

دور الشركات التمويلية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق

م.م. نهاد خالد عبدالقادر

قسم العلوم المالية والمصرفية

المقدمة

يهدف هذا العرض إلى إلقاء الضوء على واقع المشاريع الصغيرة في العراق، وبيان اهم المشاكل والعقبات التي تواجهها، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشاريع الصغيرة والمؤسسات والشركات التمويلية لها.

ومن اجل التوصل الى أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك للوقوف على الوضع الحالي للمشاريع الصغيرة في العراق، ثم دراسة الدور الذي تلعبه الشركات التمويلية في ظل الظروف الذي يمر بها الاقتصاد العراقي .

ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث انه على الرغم من الصعوبات الامنية والاقتصادية التي يمر بها العراق، فان (الشركة العراقية للكفالات المصرفية و الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة) ساهمتا في تمويل ودعم المشاريع الصغيرة في العراق وذلك من خلال انشاء مشاريع جديدة و اعادة تشغيل بعض المشاريع المتوقفة عن العمل مما ادى الى توفير فرص العمل وتوليد الدخل أي المساهمة في رفع الناتج المحلي الاجمالي. عليه من الضروري وضع خطة شاملة من قبل الحكومة لتشجيع الشركات والمصارف الممولة لتوجيه الانشطة التمويلية بشكل أكثر عدلا بين الفئات الاجتماعية والمحافظات المختلفة والقطاعات الاقتصادية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في انه على الرغم من الدور الحيوي للمشاريع الصغيرة في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ، الا انها تواجه مشكلة التمويل وذلك بسبب ضعف دور المصارف و المؤسسات التمويلية في هذا المجال .

أهداف البحث:

تتمثل اهداف البحث في :

1. تحديد طبيعة عمل المشروعات الصغيرة في العراق.
2. بيان أهم المشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في العراق.
3. دراسة واقع و دور الشركات التمويلية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق.

منهج البحث:

من اجل تحقيق هدف البحث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المقارن بالاستناد على المصادر النظرية و البيانات المتوفرة في التقارير السنوية (الشركة العراقية للكفالات المصرفية و الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

نطاق و حدود البحث :

زمانيا: يغطي البحث الفترة (2006 - 2015) بالنسبة للشركة العراقية للكفالات المصرفية و (2009 - 2015) بالنسبة للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
مكانييا: يغطي البحث الاقتصاد العراقي

الدول	الحد الأدنى لعدد العمال	الحد الأعلى لعدد العمال	الدول	الحد الأدنى لعدد العمال	الحد الأعلى لعدد العمال
العراق	1	9	كندا و استراليا	1	99
غانا	1	9	السويد	1	200
الكويت	1	10	الاردن	2	10
السودان	1	10	ايطاليا وفرنسا	1	500
سلطنة عمان	1	10	البحرين	5	19
السعودية	1	20	مصر	9	50
الجزائر	1	50	اليابان	20	300
بلجيكا والدنمارك	1	50	الولايات المتحدة الامريكية	250	1000

الاستنتاجات و المقترحات

اولاً: الاستنتاجات :

- في ضوء ماسبق من التحليل تم التوصل الي الاستنتاجات الاتية:
1. ان المشاريع الصغيرة الحجم ذات اهمية فائقة في كافة المجالات و على كافة المستويات، و تستحوذ على اهتمام مخططي السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في مختلف دول العالم ، وعلى مستوى العراق احتلت المشروعات الصغيرة مكانة اقتصادية و اجتماعية كبيرة، اذ شهدت تلك المشروعات خلال العقد الأخير من القرن الماضي اهتماماً متزايداً .
 2. ان نقص التمويل احد المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة في العراق لاسيما في ظل الظروف السياسية و الامنية و الاقتصادية .
 3. على الرغم من التحديات و المخاطر الامنية و الازمة الاقتصادية في العراق التي اثرت على واقع المشاريع الصغيرة و واقع الاقراض و الدعم المصرفي ، الا ان الشركة (العراقية للكفالات المصرفية) تمكنت ان تعزز ملائمتها المالية و تعزز روابطها مع المصارف و ان تستمر بالعمل و يزداد حجم القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة حيث بلغ عدد القروض الممنوحة من قبلها حتى نهاية سنة 2015 (12178 قرصاً).
 4. على الرغم من الصعوبات و التحديات الامنية و الاقتصادية في العراق خصوصاً في السنوات (2104 و 2015)، الا ان دور الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة واضحة و كبيرة في عدة مجالات وكذلك دعمها لكافة القطاعات و شمولها كافة المحافظات، و اظهرت نتائج المؤشرات الرئيسية للشركة لعام 2015 ارتفاعاً مقارنة بالنتائج المتحققة للسنوات السابقة. حيث بلغت قيمة محفظة القروض التجميعية المسجلة مبلغاً قدره (73) مليون دولار و بزيادة قدرها (4%) مقارنة مع عام 2014 ، اما عدد القروض الاجمالية فقد بلغ (4568) قرصاً اي بزيادة قدرها (2%) عن عام 2013 .

5. ان (الشركة العراقية للكفالات المصرفية و الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة) ساهمتها بشكل ملحوظ في خلق فرص العمل و تقليل معدلات البطالة للمحتاجين من (المهجرين ، المهنيين، نساء معيلات، الاقليات الدينية ، الشباب و الاشخاص العاديين). فقد ساهمت الشركة العراقية للكفالات المصرفية خلال المدة (2006 – 2015) بتوفير (20595 فرص العمل) عن طريق تطوير المشاريع القائمة و خلق (5733 فرص العمل) من خلال انشاء المشاريع الجديدة ، و كذلك فان الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة استطاعت خلال المدة (2009 – 2015) خدمة جميع فئات المجتمع و تساهم في انشاء مشاريع جديدة او اعادة تشغيل مشاريع متوقفة حيث انها وفرت (51196) فرصة عمل مباشرة و غير مباشرة .

6 . رغم كل النقاط الايجابية للأنشطة التمويلية التي قامت بها الشركتان للمشاريع الصغيرة و المتوسطة الا أن هناك بعض النواقص و السلبيات التي رافقت تلك العملية وذلك من خلال استحواذ الذكور على اغلب القروض الممنوحة بالاضافة الى استحواذ القطاع التجاري و الخدمي على النسبة العظمى من تلك القروض على حساب بقية القطاعات مثل القطاع الزراعي و الصناعي بالاضافة الى الاختلال الجغرافي حيث لم يتم توزيع الأنشطة التمويلية على مستوى المحافظات بشكل متوازي فقد نجد أن العاصمة بغداد تأتي في المرتبة الاولى بحجم (5724) قرض اي انها مما يعني حصلت على معظم القروض التمويلية وبنسبة (47%) من القروض الممنوحة خلال مدة البحث.

ثانيا: المقترحات :

في ضوء ماسبق من الاستنتاجات من الممكن أن يتم اقتراح الآتي:

1. قيام الحكومات بمساندة المشاريع الصغيرة لتكون قادرة على مواكبة عمل و نشاط المشاريع الأستثمارية المتوسطة و الكبيرة وبالتالي تحريك عجلة النمو و التنمية وتحقيق اهدافها الاقتصادية و الاجتماعية .
2. قيام الحكومات بتشريع القوانين الضامنة للنهوض بالمشاريع الصغيرة وذلك بتقليل الضرائب الكمركية وتوفير مستلزمات الانتاج و التوجه نحو تشجيع إقامة الصناعات و المدن الصناعية الصغيرة و الحد من إغراق السوق المحلية .
3. فتح الدورات التدريبية لاصحاب المشاريع الصغيرة لكي يستفيدوا من الدعم و القروض المصرفية او اقناع اصحاب الشركات التمويلية بدعمهم للمحافظة على مشاريعهم القائمة او توسيع مشاريعهم المستقبلية.
4. العمل على إقناع الممولين بتقديم القروض الكافية لاقامة المشاريع الصغيرة و اعادة التشغيل المشاريع المتوقفة، وكذلك العمل على توفير البرامج التمويلية الكافية لدى المصارف و المؤسسات التمويلية لدعم المشاريع الصغيرة.
5. قيام الحكومة و الجهات المعنية بمساندة الشركات التمويلية لتكون قادرة على القيام بادوارهم ، وكذلك ضرورة التعاون و التنسيق المباشر بين الجهات الحكومية المعنية و الشركات التمويلية .
6. وضع خطة شاملة من قبل الحكومة لتشجيع الشركات و المصارف الممولة لتوجيه الانشطة التمويلية بشكل أكثر عدلا بين الفئات الاجتماعية و . المحافظات المختلفة و القطاعات المهمة للاقتصاد العراقي .